الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة

د/حمادة خير محمود

مدرس بكلية الاسراء الجامعة - بغداد - العراق

مقدمة :

شهد العالم بقدوم القرن الحادي والعشرين زيادة مضطردة في دور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد. فالمعرفة أصبحت المحرك الأساسي للإنتاج والنمو الاقتصادي كما أصبح التركيز على المعلومات والبيانات والتكنولوجيا من العوامل المسلم بها في الاقتصادات الحديثة. ونتيجة لذلك بدأ الحديث عن مصطلحات جديد مثل «مجتمع المعلومات» و«اقتصاد التعليم» و«اقتصاد المعرفة» والموجة الثالثة و«الاقتصاد الرقمي» ... الخ.

ومن ناحية تؤكد الأدبيات الاقتصادية أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أفضل أنواع رأس المال قيمة ، فهو مفتاح تقدم الأمم والشعوب ، ولا شك أن الاستثمار في رأس المال البشري له علاقة إيجابية بتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، إضافة إلى أن الدخول في عصر اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبنى على المعلومات يتطلب مزيداً من الاستثمارات في تطوير كفاءة العنصر البشري مصدر الإنتاج الرئيسي في اقتصاد المعرفة.

إلا أن هذه الطاقات البشرية تحتاج إلى تطوير وتحسين كفاءتها ولن يتأتى ذلك إلا بمزيد من الإنفاق والاستثمار في رأس المال البشري المصري والذى سيكون بمثابة الركيزة الأساسية نحو الانطلاق لعصر اقتصاد المعرفة والتطور التكنولوجي والعلمي تكمن قوة اي مجتمع فيما يمكن تسميته برأس المال البشري فيه ورأس المال البشري ليس عبارة عن اعداد من البشر

فحسب بل افراد ذو مستويات فكرية ومهنية وسلوكية عالية تشكل قوة للمجتمع ومصدر ثرواته فبناء الإنسان فكريا وعلميا هو الوقود لأي تنمية والاستثمار في رأس المال البشري هو الأساس في التقدم بالمجتمع ومجالات الاستثمار في رأس المال البشري عديدة ، وسوف نتناول في هذا الموضوع مجالين هما : الاستثمار في مجال التعليم ، الاستثمار في مجال الصحة.

الاستثمار في مجال التعليم

الاستثمار في رأس المال البشري في مجال التعليم سوف يؤدي إلى تنمية الإنسان الذي يمتلك مفاتيح التقدم والتنمية ، ويقاس تقدم الأمم بتقدم مستوي التعليم فيها ؛ لأن التعليم يرفع من مستوي الإنسان الفكري والمهني والحرفي ، ويودي في النهاية إلى تنمية المجتمع وتقدم مستوي الانتاجية وتحسين الدخل ومعيشة الأفراد الاستثمار في مجال الصحة .

تعتبر الصحة جزءًا من رأس المال البشري ، فكل فرد يمتلك مخزونا من الصحة الذي يتناقص مع تقدم العمر من جهة ، ولكن من جهة أخرى ينمو بالاستثمارات التي تأخذ أشكالا عديدة ، كشراء خدمات طبية – أدوات نظافة – تغذية صحية ، وبالتالي يترتب عليها صحة جيدة للقوة البشرية وينتج عنه زيادة إنتاجية العامل

يترتب علي ذلك بناء أفراد ذات قدر كبير من المهارة والصحة البدنية ، مما يترتب عليه تخفيض نسبة البطالة ؛ لأن كثيرا من الشباب غير مؤهل تعليميا وصحيا لسوق العمل ، فإذا تم الارتقاء بهم من الناحية التعلمية والصحية أصبح معدا إعدادا جيدا مما يؤهله لايجاد فرص عمل في السوق ، ولترتب علي ذلك تخفيض نسبة البطالة بدرجة كبيرة في المجتمع .

الهدف من البحث :

هو تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ، لما يمثله من ثروة هائلة في تنمية المجتمع

مشكلة البحث :

قضية تنمية البشر لم تعد قضية رفاهية بقدر ما أصبحت قضية حياة أو لا حياة ، وكل الأمم تطورت وسارت في ركب الحضارة الحديثة بدأت بتنمية مواطنيها وإعدادهم لمواكبة التطورات المتلاحقة والمتسارعة .

وسوف نتناول البحث من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف رأس المال البشري وخصائصه وأهميته .

المبحث الثاني : الاستثمار في مجال التعليم والصحة .

المبحث الثالث : الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على تخفيض البطالة .

المبحث الأول

تعريف رأس المال البشرية وخصائصه وأهميته

يختلف رأس المال البشري عن رأس المال المادي من ناحية أساسية ، وأنه غير مادى وغير ملموس مثل : الآلات والمعدات والأبنية . لذلك وجب علينا قبل أن نتناول موضوع البحث أن نوضح ما هو تعريف رأس المال البشري ومفهومه ، ونتناول أيضاً أهمية رأس المال البشري ، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : تعريف رأس المال البشري وخصائصه.

المطلب الثاني : أهمية رأس المال البشري.

المطلب الأول

تعريف رأس المال البشري وخصائصه

تعريف رأس المال البشري:

أول ما يتبادر إلى الذهن أن رأس المال ليس المقصود به رأس المال المادي ، وذلك من خلال مدلول رأس المال البشري أي أن الأساس هو العنصر البشري وهو المقصود به رأس المال البشري وقد جاء أكثر من تعريف لرأس المال البشري حيث عرفه تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام ٢٠٠٣ بأنه : هو النواة الصلبة نسبياً لرأس المال المعرفي[١].

وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الألماني بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة [٢] ، كما ينظر إلى رأس المال البشري « على أنه المعرفة التي يمتلكها ويولدها الأفراد والعاملون، يضمها المهارات والخبرات والابتكارات[٣] وعرفه « Schultz» على أنه « مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية[٤] ، كما يمثل رأس المال البشري « اموع الكلي والكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في اتمع، إذ يشمل الكفاءات الذهنية والمستويات التعليمية للسكان،

(١) -أ/ محمد مصطفى محمود ، بحث بعنوان الاستثمار في رأس المال البشرى والعائد الاقتصادي ٢٠١٠ ص٥.

(٢) - عماد الدين أحمد المصبح : رأس المال البشرى في سورية بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية السورية.٢٠١٧ ص٨-

(٣) دحسين عجلان حسين، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٨ص.

(٤) د عبد المطلب بيصار :دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تحقيق الاداء المتميز للمنظمات الاعمال رسالة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.٢٠١٧ ص٤٢

ويتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة للمجتمع الكلي[1]

خصائص رأس المال البشري :

يتصف رأس المال البشري بعدة خصائص تميزه عن رأس المال المادي وهذه الخصائص تتمثل في الآتي[2]:

رأس مال غير ملموس :أي أنه ليس كالمعدات والآلات تراه وتلمسه بل هو غير مرئي وغير ملموس.

صعوبة قياسه بدقة : نجد صعوبة في طريقة قياس معدلاته بدقة لكونه غير مرئي وغير ملموس.

سريع الزوال والفقدان :أي أنه غير ثابت ويمكن أن يزول أو يفقد .

يتزايد بالاستعمال : أي تتزايد قدرته بالاستعمال.

يمكن الاستفادة منه في مراحل أخرى وعمليات مختلفة في نفس الوقت.

يتجسد في أشخاص لديهم الاستعداد لحمله .

له تأثير كبير على المنظمة .

(١) عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص١١٦

(٢) - محمد مصطفى محمود ،الاقتصاد في رأس البشرى ،مرجع سابق ص٨

المطلب الثاني

أهمية رأس المال البشري

أصبح من المؤكد الآن أن رأس المال البشري هو المحرك والعامل الرئيسي لتحقيق أي تنمية في المجتمع ومهما حقق وسيتحقق من تقدم في الآلات والمعدات لابد من التركيز عن العنصر البشري لأنه بات هو الوقود الحقيقي للتنمية يقول الحكيم الصيني (كيواه تزو) في القرن الخامس قبل الميلاد : إذا كنت تخطط لسنة فأغرس بذرة ، وإذا كنت تخطط لعشرة سنوات فأزرع شجرة ، وإذا كنت تخطط لمائة عام فعلم إنساناً : لأنك عندما تزرع بذرة واحدة فإنك تحصد محصولاً واحداً ، وعندما تعلم الناس تحصد منه محصولا ، فالعنصر البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عملية إنتاج المنافع ، وأن مستقبل البشرية لا يعتمد على المدى المكاني أو الزماني ولا على الطاقة ولا على الأراضي الممكن زراعتها ، وإنما على تنظيم هذا المستقبل الكامن في الذكاء الإنسان وتقدم المعرفة ، ولقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل على أهمية تنمية رأس المال البشري حيث ذكر آدم سميث Smith في كتابه الشهير ثروة الأمم أن كافة القدرات المكتسبة أثناء التعليم تتكلف نفقات مالية ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءاً هاماً من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءً رئيسياً من ثروات المجتمع الذى ينتمى أليه.

كما أكد الفريد مارشال A. MARSHALL[1] أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثماراً وطنياً ، وفي رأيه أنه أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذى يستثمر في الإنسان ؛ إذا عن طريق الإنسان تتقدم الأمم ، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم ، وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود.

ولقد أكد Borwn كما سبق على أهمية استثمار رأس المال البشري بقوله « إن رأس المال البشري غير المستخرج يمكن تشبيهه بالذهب غير المستخرج ، ومن اليسير التأكيد على الفوائد التي يمكن أن تجنيها أي منظمة أو مجتمع من خلال الاهتمام برأس المال البشري وذلك بأنه يقود إلي ما يلي :

(١) - رابح عرابة، حنان بن عوالي ، رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشرى الملتقي الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ،جامعة حسيبه بن بو ،٢٠١١، ص١٠٠

زيادة القدرة الإبداعية .

إبهار وجذب العملاء وتعزيز ولائهم .

تعزيز التنافس بالوقت من خلال تقديم المزيد من المنتجات الجديدة أو المطورة وتقليل الفترة بين كل ابتكار والذى يليه.

خفض التكاليف وأماكن البيع بأسعار تنافسية .

تعزيز القدرة التنافسية.

ومما يوكد ايضا أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ما أكده تقرير صادر عن صندوق النقد العربي إبريل ٢٠١٩ ، مع تزايد المصاعب الاقتصادية والمالية أمام الاقتصادات

الصاعدة والنامية، يرى البنك الدولي أن التقدم الذي حققه العالم في الحد من الفقر ال مدقع يمكن أن يتعرض للخطر؛ لذلك يتعين إعطاء الأولوية للسياسات التي تعنى بالاستثمار في البشر[1] .

المبحث الثاني

الاستثمار في مجال التعليم والصحة

مما لاشك فيه افضل استثمار هو الاستثمار في رأس المال البشري وأكثر المجالات لتنمية قدرات الإنسان والمحافظة عليها هما : مجالان الاستثمار في مجال التعليم ، والاستثمار في مجال الصحة

(ومما لا يدع مجالا للشك الصلة الوثيقة بين الاستثمار في كل من التعليم والصحة وتحقيق معدلات عالية للتنمية ، فالعالم لم يعد يقيس الغني والفقير بمعيار المال وحده ، وانما يرد هذا التقييم أيضا لمعيار المعرفة الغزيرة الشاملة والحديثة[2] ، ولقد جاء بتقرير آفاق الاقتصاديات العربية الصادر من صندوق النقد العربي عام ٢٠١٩ (كذلك من بين التحديات التي تواجه الدول العربية بقاء معدل البطالة علي مستوي يصل الي ضعف المستوي المالي ٥،٧ % ، وتركز البطالة في فئات الشباب والمرأة ، وهو

(١) تقرير آفاق الاقتصاد العربي .صادر عن صندوق النقد العربي .العدد التاسع .أبريل ٢٠١٩ .ص٨٤.

(٢) عبد العزيز شادي :مستقبل المجتمع والتنمية في مصر رؤية الشباب(أعمال المؤتمر السنوي للباحثين الشباب – مصر في عيون شبابها قضايا التنمية العدد ٢٠٠٢ ص ٧٧

يتطلب تحقق معدلات نمو بنسبة تتجاوز ٥٪ بما يتطلبه ذلك من تقديم الدعم لأنشطة البحث العلمي والتطور والابتكار والتركيز علي تحسين خدمات التعليم والصحة للارتقاء برأس المال البشري[١] .

وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الاول : تعريف الاستثمار وأنواعه .

المطلب الثاني : الاستثمار في مجال التعليم والصحة .

المطلب الاول

تعريف الاستثمار وأنواعه

مفهوم الاستثمار :

يمكن تعريف الاستثمار بصفة عامة بأنه الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحالي والتضحية بالمنافع الحالية في سبيل تحقيق منافع أكبر في المستقبل ، ويعرف أيضاً بأنه جزء من الدخل لا يستهلك ، وانما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ في الاعتبار الإضافة إلى المخزون السلعي[٢] وبشكل آخر يمكن من خلال هذا التعريف تحديد عناصر مفهوم الاستثمار وتتمثل في الآتي :

الامتناع عن صرف جزء من الدخل (المدخرات) .

يستخدم هذا الجزء في تكوين طاقات إنتاجية جديدة.

هدفه زيادة الإنتاج.

يتحقق من خلاله فوائد كبيرة لا كنها ليست في الوقت الحاضر.

أنواع الاستثمار :

تتعدد أنواع الاستثمار حسب المعيار الذي يحدده فيمكن تقسيم الاستثمار من حيث المعيار الزمني إلى :

---

(١) تقرير صادر من صندوق النقد العربي حول الاستقرار المالي في الدول العربية ٢٠١٩، ص ١٥

(٢) - د. عبد المطلب عبد الحميد : مبادئ وسياسات الاستثمار دار الجامعة طبعة ٢٠١٠ ص ٤٢

استثمار قصير الأجل .

استثمار متوسط الأجل

استثمار طويل الأجل

من حيث معيار النشاط الاقتصادي.

استثمار زراعي

صناعي .

خدمي .

استثمار من حيث الحجم :

استثمار في مشروعات صغيرة.

استثمار في مشروعات متوسطة الحجم.

استثمار في مشروعات كبيرة الحجم.

استثمار من حيث معيار الشكل القانوني :

استثمار فردي .

شركات .

حكومي .

دولي.

استثمار من حيث مصادر التمويل .

استثمار ذاتي .

– استثمار خارجي.

استثمار من حيث معيار جنسية الاستثمار

استثمار محلى وطني .

استثمار أجنبي .

استثمار مختلط .

استثمار من حيث معيار الملكية.

استثمار خاص .

عام .

مشترك.

استثمار من حيث الهدف

استثمار يهدف إلى تحقيق أقصى ربح .

استثمار يهدف إلى أهداف أخرى.

استثمار من حيث معيار حافز الاستثمار.

استثمار عيني .

استثمار نقدى.

استثمار من حيث تكوين الاستثمار.

استثمار مباشر

استثمار غير مباشر.

استثمار من حيث معيار التحليل الاقتصادي :

استثمار في تكوين رأس المال الثابت.

استثمار في تكوين المخزن السلعي.

استثمار من أجل التصدير.

كل هذه الأنواع من الاستثمار تدرج في النهاية تحت نوعين من الاستثمار:

الاستثمار في رأس المال الطبيعي وهو عبارة عن الاستثمار في المشروعات المختلفة مثل أنشاء المباني والمشاريع.

الاستثمار في رأس المال البشري وهو الذي نتحدث عنه في هذا البحث.

ماهية الاستثمار في رأس المال البشري :

هو الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة الإنتاجية . ويعرفه المصري بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية ، والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي تحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية ، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه : استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية . وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع ، كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحاً في مجتمعه[1] .

ومن جانبنا نعرف الاستثمار بانه : استثمار الطاقات الكامنة داخل الإنسان و تنميتها من أجل رفع الكفاءة الفنية للفرد مما يؤدي إلى زيادة المهارات لديه وزيادة طاقته الإنتاجية.

ومجالات الاستثمار في رأس المال البشري متعددة ، ولكننا سوف نقتصر بحثنا في الاستثمار في رأس المال البشري على نوعين من المجالات ، وهما أكثر المجالات أهمية ، ألا وهو التعليم والصحة ؛ حيث أن كليهما يؤثر تأثيرا كبيرا على الفرد ؛ لما لها من أهمية فكلما زاد تعليم الفرد كلما زادت إنتاجياته ، وبالتالي زاد دخله ، وبالتالي زاد دخل المجتمع ، وكلما كان الإنسان يتمتع بصحة جيدة كلما زادت قدرت على تحمل العمل ، وبالتالي زادت إنتاجياته في المجالات لا غنى عنهما إذا أردنا فعلا الاستثمار في رأس المال البشري.

(١) - رابح عرابة، حنان بن عوالي ، ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري، مرجع سابق ص١٠

المطلب الثاني

الاستثمار في مجال التعليم والصحة

أولا : الاستثمار في مجال التعليم

التعليم هو أساس تقدم الأمم ويظهر ذلك جليا في وجود الإنسان نفسه الذى خلقه الله سبحانه وتعالى في أحسن تقويم وعلمه ، مالم يكن يعلم وميزه عن سائر مخلوقاته بالعلم والمعرفة والكتابة ، وأول آيه نزلت في القرآن الكريم تحث على القراءة ؛ حيث قال الله تعالي في سورة العلق (اقرأ باسم ربك الذي خلق) وحث الله سبحانه على الزيادة من العلم باستنباط عمارة الكون ، وقد زود الله الإنسان بالطاقات والمواهب البدنية والعقلية ؛ لان الإنسان هو محرك عملية التنمية وقائدها ، وهو الذى يطور مستوى استخدام الموارد المادية ، من هنا يظهر لنا جليا أن الإنسان يمثل حجر الأساس في كل تنمية ، ومن هنا تظهر أهمية الاستثمار في مجال التعليم ودور هذا القطاع في تحديد حجم ونوع المتطلبات البشرية المؤهلة والقادرة تنمية المجتمع [1].

وفي دراسة عن تأثير التعليم وتنمية القوة البشرية بشكل عام في النمو الاقتصادي قسم العالمان هاربسون HARBISON ومايزر MAYERS بلاد العالم إلى أربعة مستويات من النمو الاقتصادي تأثراً بدرجة التعليم.

- البلاد المتخلفة UNDER DEVELOPED CONTRIES وهى البلاد تعاني من ضعف الوعى بالتعليم ومحدودية إمكانات المدارس وانتشار ظاهرة التسرب وارتفاع الفاقد في التعليم وانخفاض معدلات القيد في المدارس (٥ – ٤٠٪ من الفئة العمرية من ٦ – ١٢ سنة في المرحلة الابتدائية ٣٪ من الفئة العمرية ١٢-١٨ سنة في المرحلة الثانوية ، وأغلب دول هذه الفئة لا يوجد بها جامعات والقليل منها به معاهد عليا.

البلاد النامية جزئياً PARTIALLY DEVELOPED COUNTRLES وهى البلاد التي بدأت في طريق التقدم ، وقطعت فيه شوطاً محدداً ويتميز التعليم فيها بالتطور السريع من حيث الكم على حساب نوعية التعليم ، وتعانى هذه الفئة من البلاد من ارتفاع نسبة التسرب والفاقد من التعليم خاصة التعليم الابتدائي ، رغم عنايتها به وانخفاض نسبة المقيدين بالمرحلة الثانوية ونقص أعداد المدرسين ، كما أنه يوجد بها جامعات إلا أن اهتمامها موجه إلى التعليم النظري .

(١) - نافذ أيوب محمد على أحمد ، بحث بعنوان " الأهمية التنموية لرأس المال البشرى في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه . مجلة العلوم الانسانية ، ٢٠١٠ ص٣

البلاد شبه المتقدمة SEMI. ADVANCED COUNTRIES وهى البلاد التي قطعت شوطا متوسطا في طريق التقدم ، ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة ٦ سنوات ، وترتفع معدلات القيد بها لتصل إلى نحو ٨٠٪ ومشكلات التسرب والفاقد من التعليم أقل حد من الفئتين السابقتين والتعليم الثانوي متنوع ويميل إلى الاتجاه الأكاديمي بهدف الإعداد للتعليم الجامعي الذى يتميز في هذه البلاد بالارتفاع إلا أن الجامعات تعانى من ازدحام الطلاب وضعف الإمكانيات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس .

البلاد المتقدمة : ADVANCED COUNTRIES ، وهى البلاد التي قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم وحققت مستوى اقتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة وتزدهر بها حركات الاكتشافات العلمية ، ولديها رصيد من الكفاءات البشرية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة ويتميز التعليم فيها بارتفاع معدلات القيد في جميع مراحله وارتفاع مستوى التعليم الجامعي والاهتمامات بالكليات العلمية بدرجة تفوق الكليات النظرية مع الاهتمام بالبحث العلمي والاكتشاف والاختراع.

لا زالت هناك شكوك ومخاوف لدى عدد من المؤسسات الدولية من قدرة البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة على بلوغ أهداف التنمية المستدامة خلال عام ٢٠٣٠ ، لا سيما في ظل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي دون المعدلات المطلوبة لبلوغ الغايات المنشودة نتيجة ظروف عدم اليقين التي تحيط بمسارات النمو الاقتصادي العالم

وعدم التوافق بشأن السياسات الاقتصادية، وتراكم المديونيات، واستمرار التفاوت في توزيع الدخول بما من شأنه التأثير على آفاق التنمية على المدى الطويل. فرغم تحسن أوضاع الاقتصاد العالمي خلال عامي ٢٠١٧و ٢٠١٨ ، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج قد تراجع في عدد من البلدان في وسط أفريقيا وجنوبها وغربها وفي غرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية ؛ حيث يعيش ربع السكان في فقر مدقع فعلى سبيل المثال، تُشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه على الرغم من تحقيق ، إلا أن هذا النمو لم يصل إلى الفقراء، حيث لا يزال أكثر معدلات متسارعة من النمو في أجزاء كبيرة من العالم ، من ٧٠٠مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر ال مدقع،[١] كل ذلك يدفعنا الي المضي قدما نحو الاستثمار في رأس المال البشري ، وخاصة في مجالي التعليم والصحة

(١) تقرير صادر من صندوق النقد العربي حول الاستقرار المالي في الدول العربية ٢٠١٩، ص ١٥

الاستثمار في التعليم في مصر :

التعليم هو أساس تقدم اي دولة ، وعلي الرغم من ارتفاع تكلفة التعليم ، إلا أنها وفي كل الأحوال تبقي أقل تكلفة من تكاليف الجهل الدائم التي لا يمكن تقديرها[١] ، وان التعليم يمثل استثمارا من حيث قيامه بإعداد القوي البشرية اللازمة لعمليات الانتاج ، فالعنصر البشري يعد من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية ، ويسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري[٢] والتعليم في مصر تتعدد صوره وتنقسم إلى :

التعليم الأساسي ويتمثل في رياض الأطفال – المرحلة الابتدائية – المرحلة الإعدادية .

التعليم العام : وينقسم إلى التعليم الثانوي العام – التعليم الثانوي الفني .

التعليم الجامعي : وهو التعليم ما بعد المرحلة الثانوية .

ونظرا لتعدد صور التعليم وكل هذه الصور لها أهمية كبرى إذا ما تم استثمارها بشكل جيد في التأثير على التنمية في المجتمع ، لذلك سوف نقتصر في هذا البحث على الاستثمار في مجال التعليم الفني فقط ، وذلك لما لذلك النوع من التعليم من تأثير مباشر على سوق العمل في مصر .

التعليم الفني في مصر وأهمية الاستثمار في هذا القطاع :

إن الاستثمار في مجال التعليم الفني من أهم المجالات التي تؤثر في تنمية رأس المال البشري ، والتعليم بصفة عامة هو مفتاح النجاح والتقدم لأي بلد من البلدان إذا أرادت بحق التقدم.

والتعليم الفني بصفة خاصة ؛ حيث أصبح العالم الآن وأي بلد يقاس تقدمها بمدى تقدمها في المناحي الاقتصادية والصناعية ولا يأتي ذلك التقدم إلا من خلال عامل فني ومهاري ؛ حتى يستطيع أن يجد له فرصة عمل في السوق المحلى والدولي ؛ لذلك سوف يكون تركيزنا في كيفية الاستثمار في هذا المجال من التعليم الفني .[٣]

---

(١) د نجيب عبد الواحد :دور الدولة في دعم التعليم العالي والحث لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني علي المعرفة .بحث مقدم ضمن اعمال المؤتمر التاسع للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي دمشق .٢٠٠٣ .ص٤٩٢

(٢) د اشواق بن قدور :نفقات التعليم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لنسق من خلال تراكم رأس المال البشري .بحث منشور بمجلة الاصلاحات الاقتصادية .المجلد ٧ ،العدد ١٤، ١٤.٢٠١٣، ص٦

(٣) ظهر عزم مصر علي النهوض بالتعليم بصفة عامة في مواد مشروع الدستور لعام ٢٠١٤ جليا في المواد من ١٩ حتى المادة ٢٥ منه وجاءت المادة ٢٠ وشجعت علي النهوض بالتعليم الفني حيث جاء نصت المادة علي (تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتدريب المهني وتطوره والتوسع في أنواعه كافة وفقا لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل) .

أهمية الاستثمار في مجال التعليم الفني :

يمثل التعليم الفني مستقبل البلد : لذلك لابد من وضع خطط وسياسة خططية لتطويرها بالفعل والتي تتضمن تأهيل الخرجين لسوق العمل : لأن المشكلة الحقيقية ليست في عدم وجود أيدى عاملة بالسوق ، ولكن المشكلة الحقيقية في عدم وجود أيدى عامله مدربة أو مهارية . أي أنه توجد العديد من فرص العمل في السوق ، ولكن لا توجد الأيدي العاملة المهارة ولكن قبل الحديث عن كيفية الاستثمار في مجال التعليم الفني لابد أن تتعرف وعن قرب عن معوقات التعليم الفني.

مشاكل التعليم الفني في مصر :

نقص إمكانيات المدارس الفنية :

بالنظر إلى مدارس التعليم الفني نجد أن هناك نقصا شديدا في إمكانيات المدرسة التدريبية : حيث نجد نقصا في الورش المعدة للتدريب بالمدارس وعدم توفير المواد المستخدمة في التدريب أيا كانت الحرفة حدادة – كهرباء – نجارة – بناء – وغيرها من الحرف . فكيف يتعلم الطالب حرفة النجارة وهو لا يجد ما يتعلمه عمليا في ورش المدارس ؟ وكيف يتعلم حرفة البناء وهو لم يمسك ولم يلمس العدة الخاصة بالبناء ؟ لا يعرف فقط إلا المكونات التي يتم من خلالها البناء سمعيا فقط ، وقس على ذلك العديد من الحرف المهمة في المجتمع وكل ذلك نتيجة نقص مواد الورش.

تجاهل الدولة والحكومة للتعليم الفني :

إن نقص الإمكانيات لم يأت من فراغ ، ولكن نتيجة عدم اهتمام الدولة والحكومة بالتعليم الفنى ، والنظرة إليها نظرة أقل بكثير مما يعطى للتعليم العام الجامعي بصفة خاصة . وعدم الاهتمام ذلك أدى إلى عدم وجود خريجين فنيين على مستوى جيد من الكفاءة : لأنهم لا يتعلمون شيئاً ولا يتقن الطالب أي شيء ، والطالب يعتبر نفسه أنه يضيع وقت مقابل الحصول على شهادة تفيد أنه حاصل على مؤهل متوسط ، وكل ذلك بسبب أن الدولة لم تعط التعليم الفني أي اهتمام حقيقي . وتعتبر طلابها متخلفين : لذلك نجد أن طلاب ومدارس التعليم الفني أكثر فئة فيها استهتار وفوضى ، وللأسف الشديد في مصر نجد أن الطالب يبحث عن نجاح وشهادة فقط دون تعليم ، ومن المؤسف أن نجد طلاب الشهادات المتوسطة في حاجة إلى محو الأمية : لأنهم لا

يعرفون القراءة والكتابة . وهذه كارثة بكل المقاييس التي تحدث في مصر . فهل يعقل بعد كل هذه المراحل التعليمية من المرحلة الابتدائية مرورا بالمرحلة الإعدادية ثم المرحلة الثانوي الفني أن تكون المحصلة بهذه الصورة في النهاية . وللأسف هذه مشكلة متراكمة وليست وليدة فترة وكل مسؤول عن التعليم يأتي ويعرف ذلك جيدا ويستمر فترة ويذهب ويأتي غيره ولا تغيير ؛ لأنه لابد أن تكون هناك إرادة حقيقية بالفعل للتغيير ، وليست مجرد شعارات رنانة ومؤتمرات تعقد وندوات عن التعليم ولا أحد ينفذ ما تأتي به هذه المؤتمرات من توصيات وأبحاث لتطوير التعليم ، وتبقى هذه الأبحاث والأفكار حبيسة الأدراج.

إهمال مدرسي المدارس الثانوي الفني :

من أهم مشاكل التعليم الفني أيضا هو إهمال شريحة كبيرة من المدرسين ، ألا وهم مدرسو المدارس الثانوي الفني ؛ حيث لم نسمع أو نر مبادرات أو مؤتمرات تناقش مشاكل المعلمين في المدارس الثانوي الصناعي لا مهنيا ولا مادية ولا وصحيا ، فأصبح مدرسو المدارس الفنية لديه شعور كبير بإهماله وعدم اهتمام الدولة به وبتخصصه ، فانعكس ذلك الإهمال عليه شخصياً لدرجة أن مدرسي المدارس الفنية في كثير منهم من يذهب يوما أو يومين في الأسبوع ، وهذا جزء من الفساد وذلك لعدم وجود مراقبة جيدة ومتابعة مستمرة لهذه المدارس.

الكثافة العالية للفصول بالمدارس :

أن كثرة كثافة الفصل تؤثر على العملية التعليمية بالسلب ؛ حيث لا يستطيع المدرس أن يقوم بتوصيل المعلومة في يسر ولا الطالب قادر على الاستيعاب من كثرة أعداد الفصول.

وهناك دراسة قام بها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وأوضحت الدراسة أن متوسط كثافة الفصول خلال سنوات ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠/٢٠١١ وذلك حسب كل مرحلة تعليمية على حدة ، وحسب التوزيع على مستوى كل محافظة . ومنها نبين تجاوز كثافة الفصل ٣٧٪ طالب /طالبة وما إذا قورنت هذه النسبة مع متوسطات نسبة كثافة الفصول على مستوى العالم كما أوضحت الدراسة مع المتوسط الإقليمي على مستوى العالم والذى سجل منه ١٧٪ طالب /طالبة طبقاً للتقرير الصادر من منظمة الأمم المتحدة في التربية والعلوم والثقافة معهد اليونسكو للإحصاء الموجز التعليمي

لعام ٢٠١١ بالتركيز على التعليم الثانوي نجد أن التعليم الثانوي بمصر سجل أعلى معدل في نسبة كثافة الفصول . وهذا يدل على مدى القصور في العملية التعليمية ؛ نتيجة تزايد كثافة الفصل وبصفة خاصة التعليم الفني الذى يعتمد اعتماداً كبيراً على الناحية العملية والعملية . وربط الجانب النظري بالجانب العملي حتى يمكن الارتقاء بمستوى الطلاب في التعليم الفني بكافة أنواعه.

هذه كانت أهم مشاكل التعليم الفني في مصر .

وفي البيان التالي بيان عن الإنفاق العام للدولة علي التعليم للموازنة العامة للدولة عن ٢٠١٢/٢٠١١ و٢٠١٣/٢٠١٢

الوحدة :بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الإنفاق العام علي التعليم	٤٩٠٥٨٩,٧	٥٣٣٧٨٤,٨
الإنفاق العام على التعليم	٥١٧٧٠,٧	
نسبة الإنفاق العام علي التعليم ٪	١٠,٦	١٢,٠
الإنفاق علي التعليم قبل الجامعي	٣٤٢٣٦,٤	٤٢٦٨٦,٥
نسبة الإنفاق العام علي التعليم قبل الجامعي الي ٪ الإنفاق العام علي التعليم	٦٦,٣	٦٦,٧
الإنفاق العام على التعليم الجامعي	١١٠٨٦,٤	١٣٧٢٨,٤
نسبة الإنفاق العام علي التعليم قبل الجامعي الي اجمالي الإنفاق علي التعليم	٢١,٩	٢١,٤

اوجه إنفاق أخرى علي التعليم	٦٣٤٧,٩	٧٦١٩,٦
نسبة أوجه الإنفاق الأخرى إلى الإنفاق العام على التعليم	١٢,٣	١١,٩

المصدر الهيئة العامة للاستعلامات المصرية

يبين الجدول السابق زيادة الإنفاق علي التعليم قبل الجامعي في الموازنة إلا أنه علي أرض الواقع لم نجد تحسنا ملحوظا في العملية التعلمية : لان زيادة الإنفاق وحدها لا تكفي بل لابد من وضع خطط مدروسة لاستثمار الإنفاق في أوجهه الصحيحة

أوجه الاستثمار في مجال التعليم الفني :

ترجع أهمية الاستثمار في التعليم الفني أنه العنصر الاستراتيجي الأساسي لاكتساب المهارات والمعارف التي يحتاجها الفنيون في كافة القطاعات وأن معظم الدول الأوروبية يحظى التعليم الفني بها باهتمام كبير لأنه المصدر الرئيسي في توفير العمالة الفنية المدربة على أسس تكنولوجية علمية وعملية .

لذلك فإن الاستثمار في مجال التعليم أعلى عنصر رأس المال البشري وسوف نقدم بعض أوجه الاستثمار في التعليم وكيف نجعل التعليم مؤثراً إيجابياً في عنصر رأس المال البشري.

وضع استراتيجية اقتصادية للتوفيق بين التعليم والإنتاج ؛ حيث إن الملاحظ أن أعداد خريجي المدارس الفنية في زيادة مستمرة وتعاظم عدد الطلاب الخريجين دون التركيز على المهارات وجدواها في سوق العمل وعدم الربط بينها وبين ما يحتاجه سوق العمل.

تحسين البيئة التعليمية للمعلم : لابد أن تضع خطة لتحسين بيئة العمل بالنسبة للمدرس وأن يتم الارتقاء به مادياً ومعنوياً وتوفير المناخ المناسب للعملية التعليمية من خلال إعداد المدارس الفنية إعداداً جيداً.

توفير قاعات وورش عمل بالمدارس لإعداد الطلاب للتدريب والعمل على تحويل المدرسة إلى ورش عمل معدة إعداداً جيدا .

لابد من مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الاستثمار في مجال التعليم ؛ لأن الدولة وحدها لا تستطيع أن تقوم بهذا الدور وحدها ، إلا من خلال مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الاستثمار في التعليم الفني والاستفادة من إمكانيات هذه المؤسسات المادية والفنية ؛ حيث يستطيع القطاع الخاص أن يسهم في توفير قاعات للتدريب داخل المصانع والورش الصناعية ، وإن لم يتم الربط والتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبين أصحاب هذه المصانع لإعداد خريجين إعدادا جيدا وإيجاد فرص عمل لهم لدى هذه المصانع والشركات.

كذلك المجتمع المدني من خلال الجهات الأهلية والمؤسسات أن تساعد في النهوض بالعملية التعليمية وخاصة التعليم الفني من خلال الجهات المانحة والدعم الفني والمادي في هذا المجال .

إحدي صور مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الاستثمار في التعليم.

لا تقوم أي نهضة في أي دول من دول العالم إلا بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الاهلية والقطاع الخاص ، فالمجتمع الأمريكي علي سبيل المثال ناجح لمشاركته لمؤسسات المجتمع المدني في المشاريع والاستثمارات والتنمية .

ولقد قامت بعض مؤسسات المجتمع المدني في مصر بالاستثمار في مجال التعليم الفني حيث تقوم حاليا مؤسسة ماعت للسلام وهيئة انقاذ الطفولة في مصر وبمشاركة جمعيات قعيدة تقوم بتنفيذ المشروع بها في جمعية شباب منشاة ناصر للتنمية بمنطقة منشاة ناصر وجمعية لسه الأماني ممكنة بمنطقة عزبة الهجان بتنفيذ مشروع (مهارات النجاح) .

حيث تقوم فكرة المشروع على استهداف الشباب من سن ١٥ : ٢٤ من حملة الدبلومات الفنية وطلاب المدارس الفنية والمتسربين من التعليم والهدف من المشروع هو رفع مستوى المهارات الفنية والاقتصادية والعملية لطلاب المدارس الفنية والشباب المعرضين للخطر بالمناطق المستهدفة.

-لإعدادهم لسوق العمل من أجل تخريج عامل مهاري وهو ما يتطلبه السوق المحلي والدولي .

تمكين خريجي المدارس الفنية من الوصول لفرص العمل.

رفع الوعى المجتمعي وكسب التأييد لتحسين الأوضاع المهنية والحياتية لطلاب التعليم الفني.

المستفيدون المباشرون :

الشباب طلاب المدارس الفنية الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ : ٢٤ سنة .

المدارس الفنية والمنظمات الأهلية بالمناطق المستهدفة.

القيادات الفنية والأهلية والتنفيذية منها في منشأة ناصر وعزبة الهجان .

وفكرة المشروع هو أن سوق العمل يتطلب عماله ماهرة ، فيتم من خلال هذا المشروع تدريب الشباب على المهارات الحياتية من خلال معرفتهم كيفية اكتساب بعض المهارات الحياتية ، مثل : كيفية التواصل ومهارات الإقناع والتحدث وكيفية التعامل مع المرؤوسين ، كل هذه المهارات وغيرها تأتى بمردود جيد على المستفيدين ؛ لأن هذه المهارات تؤثر على شخصية الشباب ، وتجعل لديه حافزا على النجاح والاستمرارية في العمل ، فعلى سبيل المثال لو شاب أراد أن يعمل مندوب مبيعات فكيف يكون له القدرة على إقناع المشترى ببضاعته دون أن يكون لديه مهارة الإقناع ؟ وكيف يتعامل مع مرؤوسيه وزملائه في العمل دون أن يكون لديه مهارة التواصل ، وفي التحدث مع الأخرين ؟ وبعد التدريب على المهارات الحياتية يتم تدريبه على المهارات الاقتصادية وتدريبه في أحد المصانع أو الورش أو الشركات على الحرفة أو المهنة المراد التحاقه بها ، ويتم إيجاد فرصة عمل له بعد أن يكون قد أعد أعداداً جيدا ، وبالفعل نجح المشروع في تعيين ٣٠٠ شاب ما بين التعيين بالمصانع وما بين اكتساب حرفة ، وأصبحوا طاقة إيجابية في المجتمع يمكن أن تكون هذه تجربة يحتذى بها على مستوى الجمهورية ؛ لأن أي نجاح لا يمكن أن يتم إلا من خلال مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص.

منذ إعلان الرئيس عبدالفتاح السيسي عام ٢٠١٩ عام التعليم، أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني خطة متكاملة لتطوير التعليم الفني، للاستفادة من

خريجيه في المشروعات القومية التي تنفذها الدولة ؛ إذ يعد تطوير التعليم الفني من الأولويات التي تسعى الدولة لتحقيقها في هذه الفترة . مدارس تكنولوجية وبرامج دراسية جديدة .

استحدثت وزارة التربية والتعليم برامج دراسية جديدة وفقا لمنهجية الجدارات، وتم تطوير ٣٦ برنامجا دراسيا ليكتسب الطالب مهارات (فنية، وحياتية، وأكاديمية) لاستحداث مهن جديدة ذات تخصصات تقنية يحتاجها سوق العمل في مصر، ومن المقرر تطبيقها هذه البرامج المطورة في ١٠٥ مدارس ابتداءً من العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بالإضافة إلى أن إصدار الرئيس عبدالفتاح السيسي، قرارا رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء الجامعات التكنولوجية، خطوة في غاية الأهمية، لاستحداث مسار جديد للتعليم الفني في مصر. وفتح مسارات وفرص لطلاب التعليم الفني للالتحاق بالتعليم العالي.

ثانيا : الاستثمار في الصحة :

إن الصحة هي جزء من رأس المال البشري، فكل فرد يمتلك مخزوناً أولياً من الصحة الذى يتناقص مع تقدم العمر من جهة ، ولكن من جهة أخرى ينمو بالاستثمارات التي تأخذ أشكالاً عديدة كشراء خدمات طبية – أدوية نظافة – تغذية صحية – رعاية صحية حيث إن الاستثمار في الصحة ينعكس بمرور إيجابي ويؤدى إلى تحسين الصحة[1] وبالتالي زيادة إنتاجية العمل بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية والعناية الصحية ؛ من أجل ذلك فإن الاستثمار في قطاع الصحة يساعد على تنمية رأس المال البشري، وكلما زاد الإنفاق على الصحة كلما تحسنت الحالات الصحية للفرد ، وجاءت مصر في المرتبة (١١١) عالمياً من بين ١٢٢ دولة شملها تقرير المنتدى الاقتصادي العالم الصادر يوم ٢٠١٣/١٠/١١ ، فعلى الرغم من الطبيعة الشابة للمجتمع المصري الذى تقل سن ٥٠٪ منه عن العام ٢٤عاماً ، وكانت الأسباب الرئيسية لتدهور ترتيب مصر هو أنها كانت ضمن أسوأ ثلاث دول في العديد من المؤشرات أهمها ؛ الرعاية الصحية ، وإمكانية الوصول لهذه الرعاية، وجاء بالتقرير بالنسبة لقطاع الصحة أن عمر الفرد في مصر يبلغ ٧٣ عام منها ١٣ عاما من المرض ويعانى ٦ر٣٤٪ من المصريين من السمنة و٤٧٪ من الإجهاد و ١٤٪ يعانون الاكتئاب ويعانى ٣ر١٩٪ من الأطفال المصريين تحت سن الخامسة من التقزم والهزال ، بينما ٥ر١٠٪ من المصريين يعانى ضعف البصر، ويشير التقرير إلى أن أكثر الأمراض التي يصاب بها المصريون نتيجة العمل هما السكر والقلب.

ويرجع تدهور الوضع في مصر إلى انخفاض نسبة الإنفاق على الصحة حيث بلغت ٤,٩٪ على الصحة.

إن هذا التقرير يعكس الحالة التي يعانى منها قطاع الصحة من تدهور في بعض جوانبه يرجع ذلك إلى وجود بعض المشاكل في القطاع الصحي لابد أن نلقى الضوء عليها إذا أردنا حقيقة إصلاح المنظومة الصحية والاستثمار في مجال الصحة.

أهم المشاكل في قطاع الصحة :

إن القطاع الصحي القائم يعانى كثيراً من المشاكل وأهم هذه المشاكل :

تعدد جهات العلاج على نفقة الدولة.

إذا نظرنا إلى هذه الجهات نجد أنها متعددة هناك :

مستشفيات التعليم الجامعي الأزهري .

مستشفيات التعليم الجامعي .

المستشفيات الحكومية.

مستشفيات التأمين الصحي.

إن تعدد هذه الجهات دون وجود ربط بينهما يؤدى إلى أنه من الممكن أن يحصل مواطن واحد على الخدمات الطبية في كل هذه الجهات ، ويقوم بصرف العلاج من جميع هذه الجهات ، مما يؤدى إلى عدم عدالة في رعاية كل المواطنين ، بذلك نجد مواطن حصل على جميع هذه الخدمات ومواطن آخر لم يحصل عليها ؛ نظراً لازدحام المستشفيات بالمرضى ، فلابد أولاً من إيجاد آلية لجمع هذه الجهات جميعاً تحت مظلة واحدة بحيث من خلال هذه المظلة يتم الكشف عن عما إذا كان هذا الشخص قد تلقى نفس الخدمة في أي جهة من الجهات السابقة أم لا ، حتى نستطيع أن نتعرف على الموارد غير المتاحة لعمل المنظومة الصحية وتقوم بالاستثمار فيها وتوفيرها.

إيجاد آلية تنظيم عمل الأطباء الذين يمتلكون مستشفيات خاصة وعملهم بالمستشفيات الحكومية : حيث إنه يوجد تضارب في المصالح ما بين العمل في القطاع الخاص ومستشفياته والقطاع الحكومي لا يخدم المنظومة الصحية.

وسائل الاستثمار في الصحة :

بعد ان استعرضنا بعض المشاكل في القطاع الصحي وليس حصر لهم بل هي جزء من قليل لابد أن تتبع بعض الطرق لتساعد على الاستثمار الأمثل في مجال الصحة وهى كالتالي:

زيادة الإنفاق في المجال الصحي بما يتناسب مع توفير الرعاية الصحية لكل مواطن أيا كان نوع الخدمة المقدمة له .

تشجيع شركات الأدوية المصرية في أنشاء شركات أدوية محلية الصنع من خلال قيام الحكومة بتوفير جزء من حزمة التسهيلات

مساهمة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في المشاركة بما لديهم من إمكانيات وأفكار في تطوير القطاع الصحي.

إجراء بعض التعديلات في قانون التأمينات الاجتماعية بإلزام أصحاب الأعمال بالتأمين الإجباري على ما لديه من عمال وتوفير الرعاية الصحية لهم ، مع تشديد العقوبات في حالة الإخلال . ولنأخذ التجربة الإمارتية في الرعاية الصحية الشاملة للعامل ، حيث إنه طبقاً لقانون التأمين الصحي لديهم الجديد شمل كل العاملين بالشركات والمصانع ، حيث ألزم كل شركة أو مصنع يزيد عدد موظفيها عن ١٠٠٠ موظف بتأمين جميع الموظفين قبل شهر أكتوبر ٢٠١٤ والشركات التي يتراوح عدد موظفيها بين ١٠٠ إلى ٩٩٩ ، يتعين عليهم التأمين على موظفيها قبل نهاية يوليو ٢٠١٥ أما الشركات التي يقل عدد موظفيها عن ١٠٠ موظف فيؤمن عليهم قبل نهاية ٢٠١٦

إذاً المجال الصحي هو من أفضل المجالات استثمارا لرأس المال البشري مما يعود بالإيجاب على العملية الإنتاجية ، ويؤدى إلى الارتقاء بالمجتمعات من حيث التنمية المستدامة.

المبحث الثالث

الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على البطالة

المطلب الاول: تعريف البطالة

تعددت التعريفات التي قيلت بشأن تعريف البطالة . ولقد عرفته منظمة العمل الدولية ILO العاطل بأنه « كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند المستوى الأمر السائد ولكن دون جدوى » .

أنواع البطالة :

تتعدد أنواع البطالة وذلك لتعدد مسبباتها ومن ثم تتعدد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهتها ، غير أنه يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين ، يندرج تحتهما أنواع فرعية للبطالة وهى البطالة السافرة والبطالة المقدمة .

البطالة السافرة Concrete (open) unemployment

يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعانى منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الإجراء السائد دون جدوى ويقع تحت البطالة السافرة أشكال مختلفة للبطالة هما :

البطالة الدورية Cyclical unemployment

النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة ، بل تتشابه فترات دورية من الصعود والهبوط ،وعند الصعود يكون الاقتصاد في مرحلة رواج، والعكس عند الهبوط يكون في مرحلة كساد .فعند الرواج يرتفع الطلب على العمالة ، وهذا الارتفاع في البداية شكل زيادة ساعات العمل ، ثم تليه مرحلة تشغيل عمالة جديدة ، أي أن هذه البطالة تظهر فقط عندما تكون الدورة الاقتصادية في مرحلة الكساد ومن هنا جاءت تسميتها بالبطالة الدورية.

البطالة الهيكلية : Structural unemployment

يقصد ذلك النوع من التعطل الذى يصيب جانب من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي تؤدى إلى عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعلمين والباحثين عن العمل.

البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment

وهى تنشأ بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وبسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب العمل التي تتوافر لديهم فرص العمل . فكل منهما يبحث عن الآخر لعدم توافر المعلومات لدى كل منهم.

البطالة الموسمية :

تنشأ بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة ويكون هذا النوع من البطالة أكثر الأنواع وضوحا في القطاع الزراعي(٥).

البطالة المقنعة :

هي مصطلح يعبر عن مجموعة من العمال الذين يحصلون على أجور أو رواتب دون مقابل من الجهد الذى تتطلبه الوظيفة.

والبطالة المقنعة تحدث في الدول النامية وخاصة في جهاز العاملين بالحكومة بما يفوق احتياجات تلك الأجهزة ، وذلك نتيجة التزام الدولة بتعيين الخريجين دون أن يكون هناك احتجاجا حقيقيا للعمل إليهم.

المطلب الثاني

الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على تخفيض البطالة :

لا أحد ينكر أن ظاهرة البطالة توجد في جمع الدول ، سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية ، ولكن تتفاوت نسبة البطالة من دولة إلى أخرى نتيجة سياسة كل دولة وما توجهه من سياسات التغلب عليها أو الحد منها . وكلما كانت الأدوات المستخدمة في الحد من البطالة جيدة كلما كانت لها أثر إيجابي على تخفيض نسبة البطالة . وفي آخر تقرير صادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري أن نسبة البطالة في مصر وصلت إلى ١٣,٤٪ من إجمالي قوة العمل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢ ، وأن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى ٣,٦ مليون شخص بنسبة ١٣,٤٪ من إجمالي قوة العمل وأن معدل البطالة بين الذكور بلغ ٩,٩٪ من إجمالي الذكور في قوة العمل ، وبلغ معدل البطالة بين الإناث ٢٥,١٪ ، وأن نسبة البطالة بين الشباب بلغت ٨٠٪ ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٥:٢٩سنة ، بينما بلغت العاطلين عن العمل من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوق ٨٤,٥٪ من إجمالي قوة العمل ، كما بلغت النسبة ٥٢,١٪ بين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة ٥٢,٩٪ ذكورا ، ٣٢,٤٪ إناثا بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوق ٤٥,٠٪ ذكورا ، ٥٥,٠٪ إناثا .

وبتحليل هذه الاحصائية يتضح لنا ارتفاع نسبة البطالة لحملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة هي نسبة كبيرة للغاية ، مما يؤكد أهمية البحث في الاهتمام بالتعليم الفني ؛ لأنه هو من يقوم بتخريج أكبر عدد من الخريجين دون وجود فرصة عمل مناسبة لهم ؛ لأنهم غير مؤهلين لهذا السوق من حيث المهارة لها أن الاهتمام والاستثمار في مجال التعليم والصحة من شأنه في النهاية أن يعمل على تخفيض البطالة ؛ لأن خير استثمار هو الاستثمار في عقول البشر ، وليس في الأدوات التي يستخدمها الإنسان فقط ، وهذا ما تعمل عليه الآن كثير من الدول في الاهتمام والاستثمار في رأس المال البشري ، وذلك في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٣، أن المفتاح لمستقبل أي بلد يكمن في مواهب ومهارات وقدرات شعبها ، ومع نقص المواهب سيكون من الضروري أن نوجه اهتمامنا إلى كيف يمكن تلبية هذا النقص في المدى القصير ، ومنه على المدى الطويل فالاستثمار في رأس المال البشري أمر بالغ الأهمية.

(كما انخفضت معدل البطالة إلى نحو ١٠ في المائة تقريبا بنهاية عام ٢٠١٨بما يمثل أدني مستوى للبطالة منذ عام ٢٠١١)

من خلال البحث تبين لنا أن الاستثمار في رأس المال البشري له أهمية كبري في مجال التنمية لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي . بل لا نبالغ اذا قلنا إنه يفوقه ؛ لأن بناء العقول ينمو الفرد ومن ضمن أوجه الاستثمار في رأس المال البشري الاستثمار في مجال التعليم والصحة ؛ لما لهما ما أبلغ الأثر الفعال في مجال التنمية في العنصر البشري .

فالتعليم يتم من خلاله تزويد الفرد بالمعلومات والمعارف والمهارات الضرورية واللازمة لأداء أعمال معينة ومعروفة، والانطلاق بالفرد إلى دائرة أوسع نطاقا يتطلب الأمر تثقيفه بالاطلاع على معلومات ومعارف أكثر شمولا والتعرف على ما يجري من حوله من مشاكل ومواقف ووسائل للحل.

وبالتدريب يصل بالفرد إلى مرحلة أعلى يصقل فيه خبراته ومعلوماته بمهارات أكثر تخصصا ودقة ليتمكن من رفع كفاءته الإنتاجية والاقتصادية.

ويعد التعليم من أهم وسائل الاستثمار في رأس المال البشري، وإن كان أكثر الوسائل تكلفة إلا أنه أكثرها عائدا وإن استهدف التعليم أشياء أخرى ،إلا أن تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتاهم أهم نتائجه ؛فكلما زاد مستوى التعليم ازدادت الإنتاجية ، فالعامل الماهر أكثر إنتاجية وعطاء من العامل الأقل مهارة ، والفرد المتعلم أكثر إنتاجية من الفرد الأمي ،وعلى مستوى الدولة نجد علاقة وثيقة بين مستوى التعليم ومستوى الدخل القومي الإجمالي ، ونصيب الفرد منه مما يدل على أن التعليم هو أحد العوامل التي تحدد الدخل القومي ونصيب الفرد منه.

كذلك بينا الاستثمار في مجال الصحة ؛ لأن الاستثمار في الصحة يودي إلى تحسين مستوي الصحة ، فكلما وجد عامل يتمتع بصحة جيدة كلما كانت إنتاجيته أفضل ، ويتأتى لنا ذلك من خلال رعاية صحية كاملة للعامل ، وتوفير بيئة صحية جيدة للعمل ، ومن خلال الاستثمار في مجال التعليم والصحة ينعكس ذلك علي نسبة البطالة ؛ حيث يودي في النهاية إلى تخفيض البطالة ؛ لأن سوق العمل يتطلب عاملا ماهرا وذا صحة جيدة ، فاذا ما تم تعليم الفرد جيدة والارتقاء بمهاراته ورعاية صحته جيدا لأصبح مطلوبا في سوق العمل الداخلي والخارجي

التوصيات

لابد من مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في الاستثمار في التعليم : لان التعليم ليس مسؤولية الدولة وحدها .

الارتقاء بالمنظومة التعلمية وتحسين بيئة العمل للمدرسين ورفع كفاءتهم التعلمية والاهتمام والرعاية من قبل الدولة في تحسين مرتباتهم علي النحو الذي يعيد إليهم ثقتهم وشعورهم بأنهم أصحاب أشرف مهنة .

تطبيق المعيار الدولي للجودة علي المنظومة التعلمية وإيجاد رقابة ومتابعة علي المدارس الفنية .

إلزام الدولة بإنفاق النسبة المخصصة من الناتج القومي للإنفاق علي التعليم بصفة دورية .

إدخال مادة المهارات الحياتية في المدارس الفنية لإكساب الشباب بعض المهارات كمهارة التواصل والإقناع والتحدث لمساعدتهم علي الانخراط مستقبلا في سوق العمل .

جعل الخدمات الصحية تحت مظلة واحدة ، وإن تعددت لضمان وصول الخدمة الصحة لجميع المواطنين علي السواء ونأمل في تمثل ذلك في قانون التامين الصحي الشامل .

تحسين بيئة العمل للأطباء وهيئات التمريض والعاملين بالصحة .

تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مشاركة القطاع العام والاستثمار في مجال الصحة .

إلزام الدولة بإنفاق نسبة ٣٪من الناتج القومي المخصصة للإنفاق علي الصحة استنادا لنص المادة ١٨ من الدستور .

تطبيق معيار الجودة العالمية في المنظومة الصحية .

تشجيع إنشاء شركات مصرية في صناعة الدواء ، مع تقديم حزمة من التسهيلات الاقتصادية والضريبية لها كنوع من التحفيز للاستثمار في هذا المجال

المـراجـــــع

الكتب

١- د حسين عجلان حسين: استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٨.

٢- د. عبد المطلب عبد الحميد :مبادئ وسياسات الاستثمار دار الجامعة طبعة ٢٠١٠

٣-عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠

٤-محمد علاء الدين عبد القادر : البطالة أساليب المراجعة لدعم السلام الاجتماعي – منشأة المعارف عام ٢٠٠٢م

٥- أ/ محمد مصطفى محمود : بحث بعنوان الاستثمار في رأس المال البشري والعائد الاقتصادي ٢٠١٠

الابحاث والمؤتمرات

١-رابح عرابة، حنان بن عوالي : رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري ،الملتقي الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ،جامعة حسيبه بن بو ،٢٠١١

٢-أ/عبد العزيز شادي :مستقبل المجتمع والتنمية في مصر رؤية الشباب(اعمال المؤتمر السنوي للباحثين الشباب – مصر في عيون شبابها قضايا التنمية

٣-عماد الدين أحمد المصبح : رأس المال البشري في سورية بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية السورية..٢٠١٧

٤-نافذ أيوب محمد على أحمد : بحث بعنوان « الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة العلوم الإنسانية ،٢٠١٠

٥-د . نجيب عبد الواحد : دور الدولة في دعم التعليم العالي والحث لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني علي المعرفة ،بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر التاسع للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي ،دمشق ،٢٠٠٣

٦- د. أشواق بن قدور: نفقات التعليم والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية لنسق من خلال تراكم رأس المال البشري، بحث منشور بمجلة الإصلاحات الاقتصادية، المجلد ٧، العدد ١٤، ٢٠١٣

الرسائل العلمية

١-د/ بهجت محمد أبو النصر: سياسات الاستثمار ودورها في علاج البطالة في مصر. رسالة دكتوراه – جامعة الأزهر – كلية التجارة – ٢٠١٠

٢- د عبد المطلب بيصار :دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تحقيق الاداء المتميز للمنظمات الاعمال، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،٢٠١٧

التقارير:

- تقرير آفاق الاقتصاد العربي ،صادر عن صندوق النقد العربي ،العدد التاسع ،أبريل ٢٠١٩

تقرير صادر من صندوق النقد العربي حول الاستقرار المالي في الدول العربية ٢٠١٩،

- تقرير صادر من صندوق النقد العربي حول الاستقرار المالي في الدول العربية ٢٠١٩،

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، (« .)٢٠١٨النشرة الدورية لسوق العمل»، الربع الرابع .

The investment in human capital and its role in reducing unemployment

Dr: Hamada khar Mahmoud

Professor at AL-Israauniversity College, Baghdad, Iraq

One of the most important factors in the power of any society is human capital; it's notmeans the population of the state but the number of intellectuals, scientists and innovators in various fields that's the real power of society and the source of its wealththat is the real power of society and the source of its wealth,So Human building is the fuel for any development, because investment in human capital is the foundation for progress in society

Through this research we try to identify the importance of investment in education and health because of their great role in human development and healthy, which would increase their productivity in employment to create jobs that would reduce unemployment

Keywords: Education - health - investment - unemployment - human capital - intellectual capital - society